

التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق نظام LMD: بين متطلبات الجودة وتحدي المعوقات

د/ بوحارة هناء

جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

hana_bouhara@hotmail.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2018/11/15	2018/07/12	2018/07/08

ملخص:

يبرز الهدف العام للتكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في إكساب الطالب جملة من الخبرات والإجراءات العلمية والعملية التي تمكنه فيما بعد من مواجهة واقعه وتغييراته. فبالنظر للواقع وعلى الرغم من كل المساعي لتحسين جودة التكوين وخاصة مع تطبيق نظام الـ LMD في التعليم الجامعي الذي يتبلور في (الليسانس، الماستر والدكتوراه). إلا أن هناك معوقات كثيرة تقف كحجرة عثرة حيال تحقيق معايير الجودة في التكوين الجامعي بشكل عام في الجزائر وفي بعض التخصصات بشكل خاص مثل ما هو الحال التكوين في العلوم الاجتماعية. إذ يمكن أن تنطوي هذه المعوقات على المناهج والوسائل التعليمية، طرائق التدريس.. الخ، كلها بل وغيرها قد تعرقل سير العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي؛ العلوم الاجتماعية؛ الجودة؛ معوقات الجودة؛ نظام الـ LMD؛ الجامعة.

Abstract:

The general objective of university training in social sciences is to provide the student with a range of scientific and practical experiences and procedures that enable him to cope with his reality and changes. In view of the reality and despite all the efforts to improve the quality of the configuration, especially with the application of the system of L M D in the university education, which crystallizes in (bachelor, master and doctorate). However, there are many obstacles that stand in the way of obstacles to the achievement of quality standards in university training in general in Algeria and in some specializations, such as the composition of social sciences. These obstacles may involve educational curricula, methods, teaching methods, etc..., which may hinder the educational process.

Key words:

University formation ;social science; Quality; Quality Constraints ; LMD system ; University.

مقدمة:

تعتبر جودة التكوين الجامعي إحدى القضايا المهمة والحيوية في نظام التعليم المعاصر، فالمناهج والبرامج التعليمية التي طبقت لتحسين نوعية التعليم في الماضي قد حققت تحسنا محدودا في الأداء الأكاديمي، غير أن جودة التعليم لا تزال موضوعا مثيرا للاهتمام حيث أن النظام الحالي في العديد من البلدان لا يهيئ الطلبة كمخرجات جيدة لسوق العمل بصورة كافية ولا يمنحهم الفرصة للإبداع والابتكار والتعبير عن طاقاتهم. إذ تسعى الجودة الشاملة إلى إعداد طلبة بسمات وخصائص معينة تجعلهم قادرين على التكيف مع تدفق المعلومات وعمليات التعبير المستمر والتقدم الثقافي الهائل، بحيث لا ينحصر دورهم في استهلاك المعرفة وتخريج طلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أمثل. ولذلك فإن تحقيق الجودة في العملية التعليمية يتطلب توجيه كل الطاقات البشرية والمناهج الدراسية والعمليات والبنى التحتية للمساهمة

الفعالة في تكوين وإعداد الكفايات التي تؤدي دورا بارزا في تلبية احتياجات سوق العمل للنهوض بالمجتمع وتلبية احتياجاته. فقد أصدرت المنظمة الدولية للمواصفات والمعايير منذ عام 1987 مجموعة من المعايير والمواصفات مثل مجموعة ISO - 9000 للأعوام (1987، 1999، 2000) وهذه المعايير تركز على تحقيق ضمان الجودة وتكريسه، حيث يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى فوائد متعددة في التعليم الجامعي إذ أنها تحسن الأداء الجامعي، وتحقق رضا الطلبة وسوق العمل والمجتمع عن خدمات التعليم الجامعي⁽¹⁾.

حيث يعرف قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم والتحديات التي تواجهه سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وذلك لجعل مؤسسات التعليم العالي منارة لإشعاع العلم والمعرفة وانفتاحها على محيطها الاقتصادي ومساهمتها في تنمية البلاد والنهوض بالاقتصاد الوطني.

ولعل خير معبر عن ذلك هو شروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ الموسم 2004-2005 في إحداث نظام تعليم عالي جديد يعرف بنظام الليسانس، الماجستير، والدكتوراه (ل.م.د)، والذي يهدف إلى مواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة⁽²⁾.

فقضية إصلاح التعليم العالي أصبحت من القضايا التي شغلت فكر واهتمام صنّاع القرار السياسي والتربوية في الساحة الدولية، وتناولتها العديد من الدراسات في كل المجتمعات المتقدمة والنامية التي تهدف إلى تطوير التعليم وتجويده في ضوء معطيات الألفية الثالثة وخصوصياتها.

وقد حظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام واعتبرت قضية أساسية إلى حد اعتبارها من السياسات الأساسية للتعليم العالي. وكمدخل لتحقيق مخرجات عالية النوعية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا⁽³⁾.

من جهة أخرى فالمتتبع لمسيرة التكوين الجامعي بشتى تخصصاته وفروعه واتجاهاته الحديثة يلمس نوعا من التحدي الكبير للنظام التكويني التعليمي، إذ أن إحدى المشكلات التي ظلت تواجه التكوين الجامعي بالجزائر تكمن في انفصاله عن محيطه العام الأمر الذي جعله يؤسس على قاعدة التكوين النظري البعيد في غالب الأحيان عن متطلبات المجتمع والتنمية، مما أفقد التكوين فعاليته العملية، وأدى إلى زيادة عدد الطلبة في غياب الإمكانيات وقلة الموارد وسوء الإدارة وإهدار طاقتها في العمل الجامد المفتقر للإبداع والتحسين وضعف التأطير إلى طغيان الكم على الكيف ودليل ذلك فشل الجامعة في السياسات والخطط التي ترسمها لغياب الكفاءات البشرية القادرة على التوظيف الحسن للإمكانيات والجهود، فالجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات الوطن العربي تعاني أزمة متعددة الجوانب تتجسد كلها في معوقات وتحديات تحقيق جودة التكوين الجامعي⁽⁴⁾.

فما هي طبيعة التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية؟ وإلى أي مدى يمكننا الحديث عن جودة التكوين الجامعي من عدمها في مثل هذا التخصص في ظل تطبيق نظام ال ل م د؟

1- طبيعة التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية:

يسعى ساسة التعليم العالي وعلماء التربية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي، والتي تتمثل في إعداد الشباب الجامعي القادر على فهم المعرفة والتعامل معها والبحث عنها بالطرق العلمية السليمة والوعي بمشكلات المجتمع والعمل على حلها من خلال تقويم المسيرة العلمية والعملية⁽⁵⁾.

أ- ما هي العملية التكوينية، وما هو التكوين؟

تشمل العملية التكوينية نظاما يتألف من مكونات متنوعة ومتراصة فيما بينها يؤثر الواحد منها في الآخر ويتأثر به. ولهذا النظام مدخلات وعمليات ومخرجات.

* المدخلات: كل ما يدمج في النظام من مصادر ووسائل (برامج، طرائق التدريس، تقويم، طلاب، أساتذة).

* العمليات: التغيرات التي تخضع لها العناصر المدججة (التفاعلات البيدغوجية بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية).

* المخرجات: كل ما ينتج عن هذه العمليات من نتائج فعلية.

وجودة المدخلات هي حاصلة جودة كل عنصر من العناصر المدججة في النظام، أي جودة الغايات والأهداف المرتبطة بها، جودة المناهج والبرامج وجودة المدرسين، جودة الوسائل، جودة التقويم، وضمان جودة المنتج يتطلب إيلاء أهمية خاصة لجود كل العناصر المدججة على مستوى المدخلات. وإذا حدث خلل على مستوى العمليات فإن ذلك سيؤثر على جودة المخرجات⁽⁶⁾.

ويظل التكوين الجامعي في الجزائر كما يعرفه (مراد بن أشنهو) بأنه هو التكوين التدريجي ويشمل على حجم من المعلومات تتدرج في دروس علمية مختلفة يستوعبها الطالب. وتهدف مجموع هذه المعلومات إلى إعطائه القدرة للسيطرة الجزئية على قطاع علمي أو تقني محدد، وينقسم هذا التكوين إلى برامج وطرق علمية⁽⁷⁾.

مما سبق يمكن القول أن التكوين الجامعي بشكل عام هو مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية المقدمة من طرف الهيئة التدريسية إلى الطلبة بهدف تخريجهم حاملا معارف ومكتسبات تساعده على الدخول في عالم الشغل. أما التكون

الجامعي في العلوم الاجتماعية بشكل خاص نركز فيه على محاولة إكساب الطالب المعارف والمعلومات في التخصصات الفرعية لتخصص العلوم الاجتماعية، إذ يسعى كل القائمين على العملية التكوينية خلال المسار التكويني المحدد سواء في اليسانس أو الماستر أو الدكتوراه إلى تزويد الطالب بالمعارف وتثمين معلوماته. فسواء كانت البرامج أو الهيئة التدريسية أو الهياكل المخصصة للتكوين فكلها مسخرة لهذه العملية بغرض بلوغ مستوى من الجودة إن أمكن ذلك.

ب- ما هي العلوم الاجتماعية؟

إن مجال العلوم الاجتماعية هو العلاقات التي تظهر بين البشر في إطار تجمعاتهم الإنسانية، وكذا النشاط الاجتماعي للإنسان (والجماعات) عند تعامله مع البيئة الفيزيائية والحيوية كصانع ومنشئ للخيرات المادية، ومبدع ومصور لإيجاءاتها ودلائلها، وكمنتج نتاج، وكمؤثر ومتأثر، وكفاعل ومتفاعل مع بيئتها الحضارية والثقافية.

وحسب "قاموس العلوم الاجتماعية" فإن العلوم الإنسانية والاجتماعية هي: "مجموع العلوم التي تدرس الإنسان داخل المجتمع، بحيث لا يمكن تصور إنسانا لوحده ولا مجتمع من دون بشر".

كما يرى "عاطف غيث" أن مصطلح العلوم الاجتماعية يطلق على أي نوع من الدراسة تهتم بالإنسان والمجتمع، إلا أن المصطلح يشير بمعناه الدقيق أو الضيق إلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة وصور التنظيم التي تمكن الأفراد من العيش معا في مجتمع.

وحسب "عاطف غيث" فإن المصطلح انتشر في القرن التاسع عشر في إنجلترا عندما حاول البعض تطبيق المناهج العلمية عند دراسة الظواهر

الاجتماعية، وظهر بعد ذلك في سنة (1857) ما عرف باسم "الرابطة الأمريكية للعلوم الاجتماعية"، والتي كانت أكثر تأثيرا من الرابطة الأولى. هناك من يعرف أيضا العلوم الاجتماعية بأنها تلك العلوم التي تهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وتجعلها محورا للدراسة ومجالا للبحث، ونظرا لتعدد جوانب الحياة الاجتماعية وتشعبها فقد اقتص كل علم من العلوم بدراسة جانب من الجوانب للوصول إلى فهم أشمل وأعمق لوقائع الحياة الاجتماعية.

تعرفها أيضا "دائرة المعارف الدولية" بأنها تلك العلوم التي تشتمل على المقالات المكرسة للمفاهيم والنظريات والمناهج بالإضافة إلى التراجم في الموضوعات الرئيسية التالية: الأنثروبولوجيا، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، القانون، السياسة، الطب النفسي، علم النفس، علم الاجتماع، الإحصاء⁽⁸⁾.

وعليه يمكننا القول أن العلوم الاجتماعية هي ذلك الفرع العلمي الذي يهتم بدراسة قضايا المجتمع وكل ما يتصل بالفرد، وتشمل جملة العلوم الفرعية مثل: علم الاجتماع، علم النفس، الخدمة الاجتماعية، الاقتصاد... الخ.

ج- ما هو نظام ال.ل.م.د؟

* نظام ال.ل.م.د هو نظام للتكوين العالي يرمي إلى بناء الدراسة على ثلاث رتب هي:

ليسانس ب ستة (06) سداسيات دراسات، والماستر ب أربعة (04) سداسيات دراسات والدكتوراه ب ستة (06) سداسيات عبارة عن بحث ودراسات.

* هو عبارة عن محتويات منظمة في ميادين تضم مسالك محددة ومسالك مفردة، وتنظيم التكوين فيه يكون على أساس سداسيات ووحدات تعليم قابلة للرصيد⁽⁹⁾.

* هو نظام دراسة مدعو إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين، ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظومة، مع التركيز أكثر على البعد المهني والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات.

* هو هيكل تعليمي مستوحى من الدول الأنجلوساكسونية (الولايات م.أ، إنجلترا، فرنسا، بلجيكا، كندا) وهو مطبق حاليا في روسيا وألمانيا، يحتوي على ثلاث شهادات وهي: الليسانس، ماستر، دكتوراه، ويتم في ثلاث مراحل تكوينية:

- المرحلة الأولى: البكالوريا + 3 سنوات تفضي إلى نيل الليسانس

- المرحلة الثانية: البكالوريا + 5 سنوات تفضي إلى نيل شهادة الماستر

- المرحلة الثالثة: البكالوريا + 8 سنوات تفضي إلى نيل شهادة الدكتوراه⁽¹⁰⁾.

- مبادئ نظام ال.م.د.

يقوم نظام ال.م.د (LMD) على جملة من المبادئ الأساسية والتي نذكرها في الآتي:

تنظيم عرض الدروس والمواد وتحديدتها في إطار ميادين كبرى للتكوين لتحقيق تجانس أكبر وترابط أمتن بين مختلف التخصصات.

* تكييف التدريس بالتعليم العالي حسب مسارات تكوينية فردية استنادا إلى الاختبارات الذاتية لكل طالب حسب مشروعه المهني الخاص.

وعليه فإنه يتم تنظيم التكوين الجامعي اعتمادا على سداسيات ووحدات تعليمية أساسية وأخرى اختيارية لتمكين الطالب من دعم كفاءاته المهنية بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة، وفي اللغات الأجنبية، وغيرها من المعارف التي تيسر الاندماج في سوق العمل، وخلق المشاريع الخاصة.

* رسم مسار الطالب حسب هيكل تصاعدي، إذ تسخر كل مجموعة من الوحدات التعليمية بالنظر إلى مستوى التعليم وبالنظر إلى الكفاءات الواجب اكتسابها في كل درجة من درجات التكوين الجامعي لتمكينه من الإلمام بجملة من المعارف التي تضبط بدقة من طرف المسؤولين البيداغوجيين⁽¹¹⁾.

2- واقع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية في ظل نظام ال ل م د:

يواجه التكوين الجامعي يواجه رهانا معقدا لتحقيق الهدف بتوفير إطارات فنية وعلمية مؤهلة، الشيء الذي يجعله في حاجة إلى برامج دراسية أساسية وواسعة بعيدا عن المعارف الضيقة أحادية النظم، إذ تعتمد على منظور واحد فحسب لذلك كان على القائمين على هذا الجهاز أن يحضروا لبرامج ملائمة بمحتوى يخدم التخصص وطرائق تدريسية تركز التوجه المحدد والمرسوم بدقة مع رسم معالم لأهداف واقعية تتحقق.

وعليه كانت من بين أهم الأهداف الأساسية للجامعة هو المساهمة في تكوين الإطارات الكفؤة لمباشرة عملية التنمية وبلوغ هذا الهدف كان من الضروري السعي لتحقيق فعالية التكوين والتعليم الجامعي عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الاستثمارات الممنوحة وإيجاد المؤهلات المناسبة لمناصب العمل المعروضة من قبل القطاعات المستخدمة، وذلك بربط التعليم العالي بالإنتاج بشتى أنواعه ولاسيما بمحتوى الدراسة والتدريب خاصة، وأن مردود العملية التعليمية يقيم بمدى تأثير الخبرة التي تصنعها المؤسسة على الحياة العملية الاجتماعية والاقتصادية باعتبار الجامعة متغير يؤثر ويتأثر⁽¹²⁾.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما كانت تعانيه من مشكلات بعد خروجها من الاستعمار

وتوجهها لإعادة تنظيم تعلمها. فكان إصلاح (1971) من أهم الإصلاحات التي جاءت به تلبية لاحتياجات البلاد التنموية، وإعطاء صبغة جديدة للجامعة الجزائرية للخروج بها من دائرة التبعية والمورثات الاستعمارية فأعطى بذلك دفعا قويا لها تجلّى فيما عرفه من تطور نوعي وكمي ملحوظ. إلا أنه رغم ما عرفه التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطورات أدت لنتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الهياكل، عدد الطلبة، تنوع الفروع والتخصصات، أعضاء هيئة التدريس، ويشهد على ذلك توسع الشبكة الجامعية 56 مؤسسة موزعة على 38 ولاية، التعدادات الطلابية 750.000 طالب، عدد الخريجين يفوق 700.000 طالب⁽¹³⁾.

إلا أن نموا سريعا كهذا طرح اختلالات على مستوى نوعية التكوين ومردودية تمثلت في مشكلات أساسية هي:

* مشكلة التحجيم: وتعني التكلفة أو المصاريف الجارية على التعليم العالي والمقصود بهذه المشكلة هنا هو ضعف الميزانية الموجهة للتعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بباقي القطاعات والدول المتقدمة، إضافة إلى سوء توزيعها وانعدام مصادر جديدة للتمويل بخلاف التمويل الحكومي.

* مشكلة التأطير: ويقصد بها نقص أعضاء هيئة التدريس وقلتهم مقارنة بعدد الطلبة سواء من حيث الكمية أو النوعية، الهياكل والتجهيز (البنية التحتية) ونعني بهذه الأخيرة ما يتكون منه التعليم العالي من جامعات ومعاهد، وإقامات وكليات.. الخ بمختلف تخصصاتها، وتوزيعها وما تحويه من مقاعد بيداغوجية، وتجهيزات ووسائل، ومخابر.

* إضافة إلى ظهور ظاهرة بطالة الخريجين وقد اتسمت العلاقة بين الجامعة والمحيط بالفتور، مما دعى الوزارة إلى اعتماد مشروع الخارطة الجامعية من أجل التخطيط للتعليم العالي لآفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد

الوطني، كما شهدت مرحلة التسعينات انفجارا معرفيا هائلا في مقابل اضطرابات سياسية في الجزائر انعكست على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع تغيير في توجهات السوق، مما دفع بالمنظومة الجامعية لإعادة النظر في سياسات التكوين وإدخال تعديلات على البرامج وبذل مجهودات في سبيل إعداد الأساتذة الجامعيين وظهور العديد من الدراسات لتقييم نظام التكوين الجامعي في هذه المراحل⁽¹⁴⁾.

وبهدف الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي وتحسين البرامج البيداغوجية إلى انتهاج نظام جديد يطلق عليه نظام ال.م.د وذلك منذ سنة 2004 كبديل للنظام الكلاسيكي، حيث اختيرت في البداية عشر مؤسسات لتكون قيادية وتجريبية في تطبيق ال.م.د، وحاليا كل المؤسسات تطبق نظام ال.م.د مع استمرار الدفعات الأخيرة المتبقية من النظام القديم.

فعلى ضوء توصيات "اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية" وتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير، المتوسط والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004-2013 تخص إستراتيجية وضع برنامج عام وعميق للتعليم العالي⁽¹⁵⁾.

3- المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي بالجزائر في ظل نظام ال.م.د:

يواجه التعليم العالي في وقتنا الحالي تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية من ترسيخ مفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي، فلا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تتصل

بالزيادات المخيفة في نسب بطالة المتخرجين والتوجه نحو التخصصات والخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي. فإذا ما نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي مثلا في البلدان العربية كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. ولذلك ومن أجل تحقيق الأهداف كان لا بد للجامعات أن تتماشى ومستجدات العصر الجديدة، هذه الأخيرة التي فرضت على الجامعات ضرورة التخلص من تلك الممارسات التقليدية التي ميزتها لسنوات طويلة والتي تجسدت في الإصلاحات التي مست مختلف التخصصات التكوينية استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنمية، إلا أن هذه الإصلاحات شخّصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين المجتهدين في هذا المجال لأنها لم تستجب لاحتياجات المجتمع الجزائري لبعدها عن واقع الجامعة الجزائرية ومشكلاتها إضافة إلى عدم تكيفها والتقصير في تطبيقها، خاصة ما تعلق بنوعية التكوين لأنها كرست طوال هذه السنين مبدأ الكم على حساب الكيف، زد على ذلك ارتفاع عدد الخرجين والبطالين، الأمر الذي نجم عنه أيضا نقص التأطير سواء من حيث الكمية، النوعية، ضعف في طاقة الاستيعاب والتمويل⁽¹⁶⁾.

من جهة أخرى فإن نجاح أي نظام تعليمي وفي أي بلد مرهون بمدى تقبله من طرف المعلم والمتعلم ومدى انسجامه مع معطيات ومتطلبات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم توفير كل الوسائل المادية والبشرية لإنجاحه، وهذا ما يعاب على تجربة اعتماد نظام ال.م.د في الجامعة الجزائرية، حيث إنه طبق مباشرة دون دراسة للوضع السائد الذي خلفه النظام الكلاسيكي، ودون استشارة من يهمهم الأمر، لذلك نجم عن هذه الحالة عدة

عقبات وقفت في طريق تطبيق ناجح لهذا النظام، ومن أهم التحديات والعقبات التي يمكننا ذكرها ما يلي:
* نقص المرافق البيداغوجية، المخابر، قاعات المطالعة، المكتبات المتخصصة والكتب العلمية المسيرة للتطور الحاصل في مجال التعليم مما يجعل الطالب لا يستعمل الوقت الممنوح له بشكل عقلاني في هذا الإطار.

* قلة التأطير في بعض الجامعات مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي، مما يجعل هذا النظام غير قادر على تحقيق الطموحات المرجوة منه وخاصة التكوين النوعي.

* قلة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، قلة من فرص إيجاد مناصب عمل بالنسبة لخريجي هذا النظام خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني.

* انعدام الشريك الاقتصادي والاجتماعي، وغياب البحوث والخرجات العلمية ذات المستوى العالي والتربصات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلد المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها.

* قلة الإعلام في الأوساط الطلابية جعل الطلبة المسجلين في نظام ال ل.م.د لا يعرفون شيئاً عنه وعن مستقبلهم التعليمي مما دفع بهم إلى النفور والعزوف عنه.

* انعدام الاهتمام والجدية لدى الطلبة جعلهم يسيؤون استخدام خدمات الإعلام الآلي والانترنت فاعتمدوا على النسخ المباشر للمعلومات دون فهمها وتحليلها.

* انعدام القوانين الخاصة بهذا النظام خلق نوعا من الضبابية لدى مؤسسة
الوظيف العمومي نجم عنها عدة مشاكل في قبول الشهادات الخاصة به مقارنة
بشهادات النظام القديم.

* تفرض عملية تطبيق هذا النظام تحديات كبيرة عجزت الأسرة الجامعية
من رؤساء وأساتذة على استيعابها، خاصة في كمية ونوعية الإمكانيات البشرية
والمادية التي يتطلبها⁽¹⁷⁾.

من جهة أخرى وحسب دراسة (اليزيد نذيرة حول صعوبات تطبيق نظام
(ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية) فإن
الدراسة توصلت إلى أن هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام
الجديد بالجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين، هذه الصعوبات
تبرز على مستويات عديدة منها الهياكل والتجهيزات والبرامج، التأطير
والتسيير والتمويل⁽¹⁸⁾.

4- معوقات تحقيق جودة التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق نظام ال.ل.م.د:

قبل الحديث عن المعوقات والتحديات التي تواجه التكوين الجامعي في
العلوم الاجتماعية، كان لزاما علينا توضيح ما هي الجودة وما المقصود بها في
التعليم الجامعي؟

إذ يعد مفهوم الجودة من المفاهيم التي ارتبطت بداية بالمجال الصناعي
وأصبحت هدفا في المجال التربوية، فهي تشكل إطارا لتطوير وتحسين
المخرجات التعليمية. وقد تطرق إليها الباحثون من أكثر من زاوية، وهذا ما
أدى إلى تنوع وتعدد التعريفات الخاصة بهذا المفهوم، ولعل من التعاريف التي
خصصت لهذا المفهوم نجد:

تعريف (المعهد الأمريكي للمعايير) يعرفها على أنها "المطابقة لمتطلبات ومواصفات معينة، حيث أنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة".

"هي مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تحكم عمل أفراد مؤسسة ما وتشمل هذه الأفكار على مجموعة من القيم والمعتقدات التي تشكل إطارا لسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم أثناء تأديتهم لعملهم، وذلك في إطار مناخ عمل مفتوح يشعر فيه الفرد بجزئية المشاركة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بطريقة تضمن التحسين المستمر لأداء الأفراد لعملهم".⁽¹⁹⁾

الجودة حسب (الجمعية الأمريكية لنظام الجودة) "هي مجموعة الخطط والنشاطات والأحداث التي يتم تزويدها للتأكد من أن المنتجات والعمليات والخدمات تشبع حاجات معينة"⁽²⁰⁾.

فقد يأخذ مفهوم الجودة مفهوما يرتبط بالمجال الاقتصادي، الخدمة، السلعة وغيره. لكن قد يأخذ المفهوم بعد تربوي في مجال التعليم والتكوين وهو ما يصطلح عليه بجودة التكوين الجامعي الذي سوف نتطرق له بشيء من التفصيل في الآتي:

حيث يشكل مفهوم الجودة في مجال التعليم العالي تحديا كبيرا بذاته إذ يصعب تحديد تعريف محدد له أو النظر إليه من زاوية واحدة، فالنظرة يجب أن تكون شمولية وتلبي متطلبات وتوقعات الأفراد ذات المصلحة الداخلية والخارجية (الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل، المجتمع).

إذ يعرفها (يوسف أحمد أبو قارة) جودة التعليم العالي على أنها "مجموعة الصفات والخصائص الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة العالية، وإعداده في صورة خريج

جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المشتغلين وأهداف المجتمع التنموية"⁽²¹⁾.

إجمالاً يمكن القول أن جودة التكوين الجامعي هي مجمل المواصفات التي كان لزاماً على العملية التعليمية في الجامعة أن تتوفر عليها لبلوغ جملة من الأهداف تكون لصالح الطالب الجامعي، الهيئة التدريسية، والجامعة والمجتمع فيما بعد.

فمقابل البحث والسعي لتحقيق الجودة في التكوين الجامعي في العلوم الاجتماعية بشكل خاص من طرف كل القائمين على العملية التكوينية تتصاف هذه الأخيرة بجملة من التحديات والمعوقات لا يمكننا تجاهلها وإنكارها - خاصة باعتبارنا طرف من أطراف العملية التكوينية - تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى مختلف الجهات المعنية في العملية التعليمية والتعلمية سواء بالنسبة (للطلبة، التقييم، الهياكل، الوسائل البيداغوجية، الأستاذ الجامعي... الخ).

فالمعارف عليه أن الجزائر انتهجت في السنوات الأخيرة إستراتيجية لتطوير التعليم العالي تبلورت في الإصلاح الشامل والعميق للتعليم الجامعي وتحسين البرامج البيداغوجية في إطار ما يعرف بنظام الـ LMD (ليسانس، ماستير، دكتوراه)، سعياً منها لتحقيق نوعاً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة لمختلف التطورات العالمية، وذلك اعتباراً من أن النخبة المتعلمة هي القادرة على إحداث التغيرات في جميع المجالات، لذلك فهي بمثابة حجر الأساس والمعنية بكل هذه الإصلاحات التي انتهجتها الدولة.

والمتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومنفتح عليه، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يعاب على هذا

النظام الذي لم يوفر له المناخ الحالي ماديا وبشريا من نقص المرافق البياغوجية، قاعات المطالعة، مكتبات متخصصة، النقص الفادح في التأطير لا سيما غياب الأستاذ الوصي، وما يلاحظ كذلك عدم جاهزية القوانين المسيرة له والاكتفاء بقوانين النظام الكلاسيكي (مثلا الشروط التي تتحكم في إعادة التوجيه والتحويلات تجده يعبر عنها دائما بعبارة يتحدد لاحقا) هي عوامل وأخرى تعتبر بمثابة مصادر محفزة لنشوء القلق لدى الطالب الجامعي قد تؤثر على اتجاهاته وتصورات المستقبلية الدراسية منها والمهنية، فبالنسبة للطلبة الجدد قد يواجهون القلق نتيجة لدخولهم مجتمع جديد يختلف في أنماطه وخصائصه عن المستويات التعليمية المختلفة التي مروا بها.

هذا بالإضافة إلى أن الطلبة خاصة في المستويات النهائية يعانون أيضا مشكلة القلق خوفا من الحصول على معدلات تراكمية متدنية أو الخوف والانشغال من بقاء الديون في حال عدم النجاح في مقياس معين قد يلازمه هاجسه إلى التخرج، أو أن التخصص الذي قام بدراسته لم يلقي حظا وافرا في سوق العمل مما يشعر بعض الطلبة بالقلق والخوف من شبح البطالة الذي يؤثر بصورته السلبية على المجتمع بصفة عامة وعلى الطالب بصفة خاصة.⁽²²⁾ من هناك قد تكون الجوانب السلبية للقلق أكثر وضوحا وجلاء فقد يرتبط القلق بالعديد من مظاهر السلوك غير المرغوبة.⁽²³⁾ والتي تشكل تعطيلا للطالب ولمساره الدراسي كالتغيب، تراكم الدروس، عدم الالتزام بالحضور للمحاضرات..الخ. ولعل أبرز المصادر المولدة للقلق والمهددة لاستقرار الطالب الجامعي في ظل التدريس بنظام ال.م.د يمكننا ذكر الآتي:

طبيعة تكوين طلبة ال.م.د وما يرتبط بها من طرق تدريس، برامج وتوقيت غير فعالة من وجهة نظر الطلبة وهو ما أكدته استجابات الطلبة من خلال المقابلات الاستطلاعية التي تم إجراؤها لجمع حقائق أكثر حول ذات

الموضوع، بالإضافة إلى ما تؤكدته دراسة (محمد بودوح) "حول واقع تطبيق نظام ل.م.د من وجهة نظر الطلبة"، فهناك اكتظاظ في المواد الدراسية المقررة في البرنامج، فكثر المقاييس والبرامج (الحشو) مقارنة بالفترة الوجيزة للسداسيين بالإضافة لطرق التقويم وغياب التنسيق بين المحاضرات والأعمال الموجهة كانت له انعكاسات على فعالية التكوين من وجهة نظر طلبة ال ل م د، وهذا ما انعكس على مدى تقبلهم واقتناعهم بتكوينهم الجامعي.

كما أن طالب ال ل.م.د لا يحظى بالتأطير والمتابعة اللازمين (الأستاذ الوصي) والإعلام الكافي في مساره التكويني، فالطلبة لم يتلقوا أي معلومات عن سير نظام الجامعة بما في ذلك حقوقهم وواجباتهم، المكافآت والعقوبات، طرق وقنوات التظلم والشكوى، آليات التكوين وعمل اللجان البيداغوجية... الخ. كما أنهم يفتقرون للمعلومات والشروحات الكافية عن إجراءات التقويم والانتقال في نظام ل.م.د (الأرصدة، القروض، تغيير التخصص).

هذا بالإضافة إلى أنهم لم يتلقوا الإعلام الكافي عن المستقبل المهني للتخصصات المتوفرة لديهم، فقلة الإعلام في الأوساط الطلابية عن نظام ل.م.د يجعلهم لا يعرفون شيئاً عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

قصر فترة التكوين المبنية على سداسيات وطول وتعقد الإجراءات الإدارية والبيداغوجية تعيق تحقيق وضبط تسيير عملية تطبيق نظام ال ل.م.د، فمن بين المشاكل البيداغوجية التي يعاني منها الطلبة حسب ما جاء في تصريحاتهم:

كثرة البرامج، طرق التقويم، المواقيت، طرق التدريس، غياب التنسيق، قصر مدة التخصص، نقص المؤطرين والأساتذة المختصين، كما أن هناك نقص فادح في الكتب والمراجع العلمية المتخصصة التي يحتاجونها كثيرا في دراستهم

وبحوثهم ومذكراتهم...، ومن بين المشاكل الإدارية التي يعاني منها طلبة نظام ال.م.د حسب نتائج الاستبيان في دراسة "محمد بودوح" دائما نجد: البيروقراطية وصعوبة الاتصال مع المسؤول، تهميش الطلبة وعدم الإنصات لمشاكلهم وتأخر استلام الوثائق الخاصة بالطلبة (الشهادات، كشوف النقاط، البطاقات... الخ) كما لا يتم تبليغهم بكل المستجدات والتغيرات الخاصة بنظام ال.م.د في الوقت المناسب مما يعيق مواكبتهم للتطورات الحاصلة والتي لها علاقة بتكوينهم⁽²⁴⁾.

بالنسبة أيضا للطلبة فهم في ظل العملية التكوينية في تخصص العلوم الاجتماعية لا يتلقون مرافقة بيداغوجية وبذلك فهم مفتقرون إلى التوجيه والإرشاد المناسب الذي يساعدهم على تسطير أهدافهم الدراسية ومن ثم المهنية والمستقبلية.

إضافة إلى وجود هوة واضحة المعالم بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وبين ما يصطدم به في سوق العمل. ففي دراسة لـ (أحمد زرزور) حو تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل بجامعة أم البواقي وقسنطينة، توصلت نتائجها إلى أن هناك نقص في إعلام الطلبة عن ال.م.د، فهم لا يملكون معلومات كافية عن الدراسة وفق هذا النظام، وأن معظم الطلبة يجدون صعوبة في استيعاب وفهم البرنامج الدراسي المخصص لهم، كما أن هناك غياب شبه كلي لمصالح مساعدة للطلبة بإعلامهم حول المتطلبات الجديدة لعالم الشغل⁽²⁵⁾.

أيضا الافتقار للتنسيق بين المؤسسات المهنية والجامعة. فهنا الطالب الجامعي يكون ضحية وسط هذين القطبين. فنجد مثلا في السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس يدرس الطالب مقياس "تربص ميداني" وهو مقياس مستحدث في نظام ل.م.د يدرسه الطالب في السداسي الثاني بغرض

الاستفادة من المعارف النظرية في الجانب الميداني. لكن هنا يجد الطالب نفسه في حالة من المشكلات اللامتناهية وهي عدم استقباله في المؤسسات الاستشفائية أو التربوية مما يخلق له حالة من الإحباط والقلق تؤثر على تكوينه الجامعي. والحديث نفسه ينطبق على الطلبة الذين يحضرون لمذكرات التخرج. من المعوقات التي تحول أيضا دون تحقيق الجودة في التكوين الجامعي هي صلابة المناهج وجمودها بالنسبة لمطالب التنمية وحاجاتها، ومن ذلك أن مناهج التعليم لا تراعي بصورة وافية خصائص البيئات ومتطلباتها التنموية. فتتكيف معها وتحسن استثمارها والإفادة من إمكاناتها. أيضا قلة الدراسات والبحوث التي تعالج مشكلات المناهج، وطرائق التدريس ونظام الدراسة⁽²⁶⁾.

وفي نفس السياق تذكر (عمران 2016/2017) توصلت دراسة (أسماء هارون 2009/2010) حول دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية: تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ال ل م د إلى أن نظام ل م د يفتقر إلى الوضوح لدى كل من الأستاذ والطالب محل الدراسة، إضافة إلى عدم دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة للظروف المادية والبشرية والتطبيقية. وبالتالي فقد أجمع أغلبية أفراد العينة المدروسة أن هذا النظام متهم بالتقصير في تطبيق مبادئه، وهو ما يؤثر على العملية التكوينية.

فغالبا تهدف عملية ضبط الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات، وبالتالي مخرجات مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن إجمالا مجموعة من المعايير التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي.

- استنتاج عام:

كما سبق يمكننا القول أن التكوين الجامعي يحتاج إلى جهودا ثابتة لأجل تحقيق أهدافه المسطرة، فإذا كانت هناك معايير محددة لتحقيق جودة التكوين بشكل عام في التعليم الجامعي وفي تخصص العلوم الاجتماعية بشكل خاص، هنا كان لزام أن تتحد كل الأطراف وأن تتضافر يدا واحدة لتحقيق ذلك. من جهة أخرى فرغم التشكيك في هذا نظام ل م د، ورغم كل الانتقادات التي وجهت له، إلا أنه يظل في نظر الكثيرين من أهم معايير الجودة الشاملة للتعليم العالي، لأنه إلى حد الآن النظام الوحيد الذي إذا ما طبّق بشكل صحيح سيجعل من الجامعة الجزائرية في تنافس وتفوق وتميز.

وفي ذات السياق سنحاول تقديم جملة من الاقتراحات للنهوض بهذا النظام في التعليم الجامعي الجزائري واستغلاله استغلالا يعكسه برؤية ايجابية ناجعة وتحقيق نوع من الجودة في التكوين:

* المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي منذ السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية إلى تخرجه.

* إعادة مراجعة البرامج ومحاولة تقليصها وتعديلها بما يتناسب والقدرات الخاصة للطلبة.

* السعي إلى توفير أخصائيين ومرشدين للتعريف بهذا النظام خاصة بالنسبة للطلبة الجدد والمقبلين على اختيار تخصصات وكذا المقبلين على التخرج.

* دعم التكوين المستمر للأساتذة بكل ما يتعلق بهذا النظام وخصوصياته.

* خلق استراتيجيات وسبل جديدة تدعم المسار الدراسي للطلاب سعيا لامتصاص كل مظاهر القلق، الخوف التي تتباه تجاه مستقبله الدراسي والمهني.

* تنظيم أيام تحسيسية بين الأوساط الطلابية للتعريف بأهمية كل مرحلة من مراحل التعليم الجامعي.

* توفير الوسائل البيداغوجية والإطارات لتدعيم البرامج التكوينية.

* العمل على التنسيق بين الجامعة والمؤسسات المهنية، لتسهيل إجراء البحوث والتربصات الميدانية للطلبة.

قائمة المراجع:

- 1- دريب، محمد جبر. (2014). معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. (15). العراق.
- 2- رقاد، صليحة. (2014/2013). تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أفاقه ومعوقاته. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف (الجزائر).
- 3- عمران، نزيهة. (2017/2016). دور إصلاح سياسة "ال م د" في تطبيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية (دراسة حالة الجزائر 2004-2005). أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة بسكرة (الجزائر).
- 4- هارون، أسماء. (2010). دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع. جامعة قسنطينة (الجزائر).
- 5- العرباوي، عمر. (2008). تعليمية العلوم الاجتماعية في فلسفة الإصلاحات الجديدة: قراءة العلاقة البيداغوجية بين الأستاذ والطالب. (08). مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
- 6- عمران، 2017/2016، ص: 54.
- 7- يعقوبي، شريفة. (2007/2007). التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي. مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في تنمية الموارد البشرية. جامعة قسنطينة.
- 8- حفحوف، فتيحة. (2008). معوقات الباحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعي. رسالة ماجستير. جامعة سطيف. الجزائر.
- 9- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د. (جوان 2011). ديوان المطبوعات الجامعية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر.
- 10- يحياوي، حفيظة. (د.ت). تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر (أعمال اليوم الدراسي حول: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق أيام 22/23 أفريل)، جامعة البويرة.

- 11- بن علي، عائشة، فلاحي، الزهرة.(جوان 2013). أثر غياب الطلبة على التحصيل العلمي في الجامعة. (10). الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- 12- يعقوبي، 2008، ص:07.
- 13- زرقان، ليلي.(2012). إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة سطيف.
- 14- زرقان، 2012.
- 15- بودوح. واقع تطبيق نظام ال: ل.م.د من وجهة نظر الطلبة. (03). مجلة علوم الإنسان والمجتمع.
- 16- زرقان، 2012.
- 17- يجاوي، 2013، ص ص:90-91.
- 18- اليزيد، نذيرة.(مارس 2015). صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الوادي.
- 19- رقاد، 2013/2014، ص ص: 18-19.
- 20- عمران، 2016/2017، ص:43.
- 21- رقاد، 2013/2014، ص:35.
- 22- عسيري، عبد الله ابراهيم محمد آل عمر.(2007). مستويات القلق لدى طلاب الجامعات. رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الرعاية والصحة النفسية. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.
- 23- غريب، عبد الفتاح غريب.(1993). القلق لدى الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة في مرحلتى التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي. مجلة كلية التربية.(07). جامعة الإمارات العربية.
- 24- بودوح، 2013، ص:153.
- 25- عمران، 2016/2017.
- 26- إيدار، عائشة.(جوان 2015). سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر. (10). دفاتر السياسة والقانون.